عليه مسبوق بطلب وشعور بشي معرفا ولو كان مركبا بل اذا كان النظر والكسب مجموع
الحركتين وكل معرف كاسبا لا يكون ذلك معرفا فقطعا عند غيره ايضا ثم ذلك المنع المذكور
مبني بزعمه على جواز التعريف بالمفرد بالنسبة الى القائل به هنا والقول الشارح
والمعرف عند المتقدمين ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور شي فالذي هو اعم
من الشي يكون معرفا له والمتاخرون لا يجوزون لاخص بعضوية البيوتيلهم بحيث يمتاز عن جميع
ما عداه فقولنا ما شامل للمفرد والمركب ومن لم يجوز التعريف بالمفرد فعليه ان
يضع موضع ما القول او يريد به اياه فقط وقولنا تصوره يخرج التصديقات
وقولنا سببا لاكتساب تصور شي يخرج المعرفات بفتح الراء بالنسبة الى المعرفات
والملزومات بالنسبة الى اللوازم والقيد الاخير احترازية يخرج ما هو اعم من الشي على
ما مر فان قيل لو احتاج المعرف الى معرف لاحتاج معرفه الى معرف وهكذا فيلزم
وايضا المراد تعريف مطلق المعرف والمعرف المذكور لكونه معرفا للمعرف اخص
من مطلق المعرف فيفوت المساواة اجيب عن الاول بان التسلسل في الامور الاعتبارية بيان
لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير ممتنع وعن الثاني بان التعريف المذكور متحد ومساو
لمطلق المعرف بحسب المفهوم والذات والا يلزم كونه اخص باعتبار ما عرض له مع
الاضافة وهو كونه معرفا للمعرف فان قلت معرف المعرف صادق على جزء
المعرف كالفصل وحده من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام كالخاصة
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها ومن عرض اخر وجزء المعرف
ليس بمعرف والا يلزم ان يكون الشي الواحد المعرف بالحد التام مثلا معرفا بتعريفين
ولا يقول به احد فلا يكون مانعا قلت ان اردت انه صادق عليه عند انفراده فممنوع
مثل والنقض ثم فانه عنده معرف وان اردت انه صادق عليه عند كونه جزءا فمسلم
اذ السبب عند ذلك انما يطلق على مجموع التصورات لا على بعضها وان كان هذا
البعض عند انفراده سببا في الجملة ان المعرف ان كان مجموع الذاتيات فحد والا فرسم
نعم

فعلم تعريف مطلق الحد واما الحد الذي عرفه الشيخ في الاشارات بانه قول دال على الماهية على
ماهية الشي فقد اراد به الحد التام دون ما يشمله والناقص بدليل قوله ولا شك في انه
اي الحد يكون مشتملا على مقوماته اجمع اي ذاتيات الشي كلها ويكون لا محالة مركبا من جنسه
وفصله اي القريبين فالظاهر ان المصنف تبعه فما اراد الا ما اراده وجعل قوله وهو
الذي يتركب عن جنس الشي وفصله اي القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
توضيحه وشموله الحد الذي هو اللفظ والذي هو المعنى كما ستبين ان شاء الله تعالى المفسر
للحد ثانيا او لحده فالضمير المرفوع المنفصل اعني وهو راجع الى الحد اي الحد المعرف
بالمذكور هو الحد التام فان قلت يحتمل ان يكون مراد المصنف بالحد ما يشمل التام
والناقص وبالدلالة في قوله دال اعم مما هو بحسب المطابقة والالتزام ليندرجا تحته
فاذا المحقق نصير الدين قال في شرح الاشارات الحد التام يدل على الماهية بالمطابقة
كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مركب والناقص يدل عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام وهذا
انسب لما في الاول من التكرار في المعنى على ما لا يخفى قلت فعلى هذا يدخل فيه
الرسمان وها هنا اشكال وهو ان الدلالة الماخوذة في التعريف اما ان تكون
لفظية وضعية او غيرها او اعم منهما وهو كون الشي بحالة يلزم من العلم به العلم
بشي اخر فان كانت الاولى فان اريد بها ما يعم المطابقة والالتزام لم يكن
مانعا للرسم ولا جامعا لخروج الحدود التي هي المعاني عنه مع ان التحديد يكون للمعنى
اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض فاخذه بحيث لا يشملها تعسف بل
خطا وان خصت بالمطابقة فلا يكون جامعا للرسم وان كانت الثانية فمع انها
لا تنضبط لترددها بين الوضعية والعقلية تخرج منه مثل لفظ الحيوان الناطق
ويدخل الرسمان المعنويان وان كانت الثالثة يدخل فيه الرسمان والكل
ظاهر واما قوله وهو الذي يتركب الخ فهو اعلى الحد التام اللفظي والمعنوي
وبعدهما عن باقي الفوائد المذكورة واضح اذ المراد بالتركيب والجنسية والفصلية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)